

الوحدة 01: صوميات حول التحليل المالي**الأهداف المتوخاة من الوحدة الأولى**

- الإلمام بمفهوم التحليل المالي وإدراك جوانب أهميته والأهداف التي يسعى لتحقيقها؛
- التعرف على أنواع التحليل المستخدمة؛
- التعرف على الأطراف المستفيدة من التحليل المالي؛
- التعرف على أهم الخطوات المتبعة في التحليل المالي؛
- التعرف على أهم الأدوات المستخدمة من قبل المحللين الماليين أثناء عملية التحليل.

1. مفهوم التحليل المالي:

وردت عدة تعاريف للتحليل المالي ، يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه مستقبلاً؛

- كما يعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية، وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم استخراج مجموعة من المؤشرات التي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات والتدابير الملائمة، وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي وتحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

- كذلك يمكن تعريف التحليل المالي على أنه القيام بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من جوانب مختلفة وبتاريخ معين عادة ما يكون تاريخ إقفال القوائم المالية، بغية الوقوف على نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً وكذا نقاط الضعف وتحديدها وتجنبها مستقبلاً.

2. أهمية التحليل المالي:

إن استخدام التحليل المالي بالمؤسسة يمثل أهمية كبيرة للمؤسسة ذاتها ولبيئة العمل فيها، وتتلخص هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تقييم الوضعية المالية والنقدية للمؤسسة؛

- اكتشاف فرص جديدة للاستثمار؛

- المساعدة على الرقابة وتقييم الأداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة؛

- المساعدة على التخطيط المالي الجيد؛

- يعتبر أداة للتحليل الاستراتيجي يسمح بالتعرف على نقاط الضعف والقوة في أداء المؤسسة ؛

- التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة للفشل المالي، وما يجب اتخاذه من إجراءات لتقاعده؛

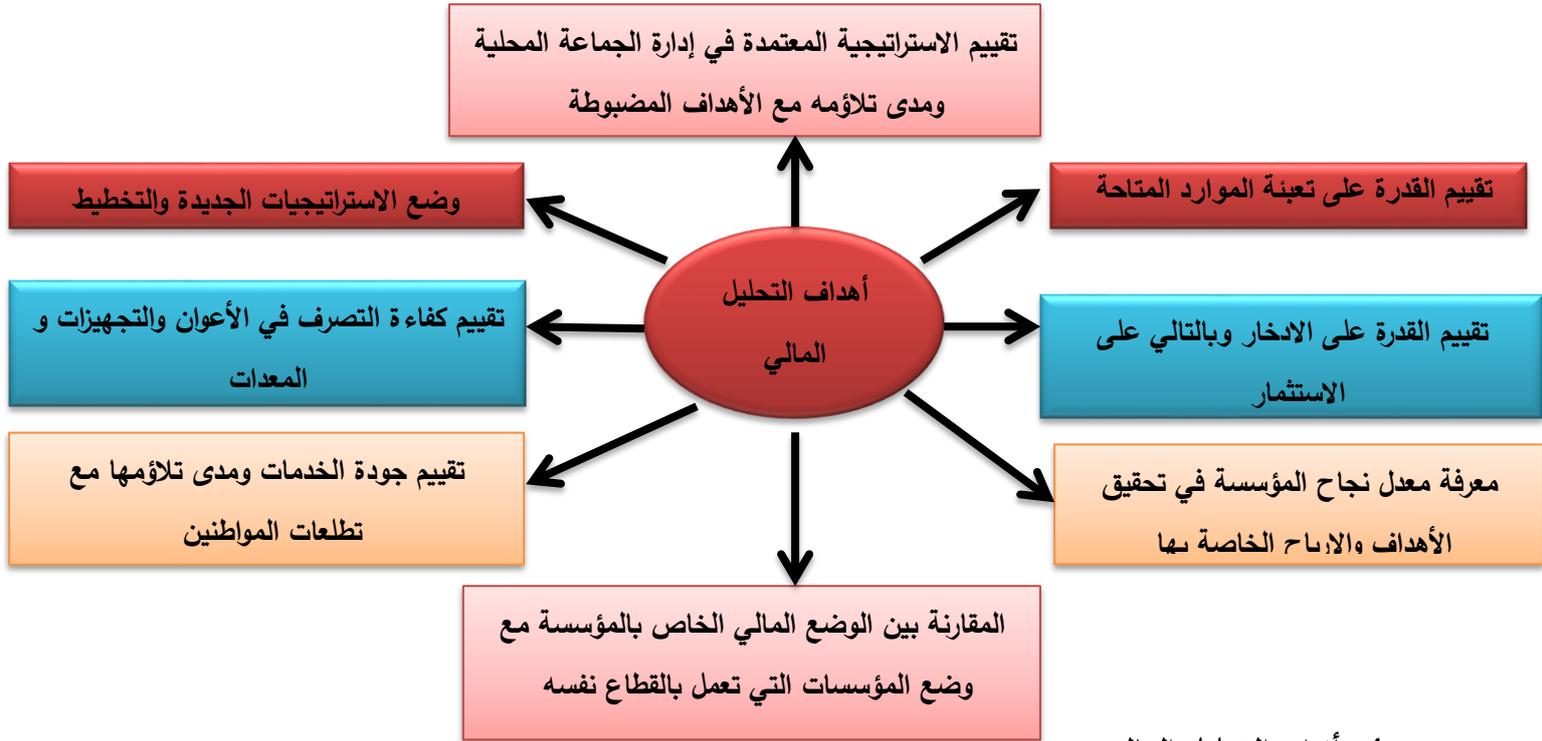
- تقييم أداء المؤسسة في جانب الاستغلال وما تم اتخاذه من قرارات استثمار وتمويل، وبالتالي فهو يسمح بمعرفة حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة؛

- تحديد العوامل ذات التأثير على السعر السوقي لأسهم المؤسسة باعتباره مؤشراً لقيمة المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك، والهدف المحوري الذي تسهر الإدارة المالية على تحقيقه.

3. أهداف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأسس التي يعتمد عليها في بناء واتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي للمؤسسة يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أهداف التحليل المالي



4: أنواع التحليل المالي:

يمكن التمييز بين أنواع متعددة من التحليل المالي وفقاً للزاوية التي ينظر إليه منها:

1.4: الجهة القائمة بالتحليل:

استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل، يمكن تقسيم التحليل المالي إلى:

1.1.4. التحليل الداخلي:

يتم من قبل مجموعة من الأشخاص يعملون داخل المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل بشكل أساسي إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة؛

2.1.4. التحليل الخارجي:

عكس التحليل السابق، إذ تسند مهمة التحليل إلى مجموعة من الأطراف من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل بدرجة أولى إلى خدمة هذه الأطراف وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الأطراف: المؤسسات المالية، البنوك، الموردون....الخ.

2.4: الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

1.2.4. التحليل المالي القصير المدى:

تستخدم المؤسسة هذا النوع من التحليل في قياس قدراتها وانجازاتها خلال فترة زمنية قصيرة ، وعادة ما يطلق عليه بتحليل السيولة، لتركيزه على قابلية المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية. يهتم هذا النوع من التحليل بدرجة كبيرة الدائون والبنوك.

2.2.4. التحليل المالي الطويل المدى:

يتناول التحليل المالي طويل المدى هيكل المصادر والاستخدامات الطويلة المدى، وقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتسديد أقساط الديون المستحقة مع فوائدها في أجالها المحددة، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وتأثير ذلك على أسعار أسهمها في الأسواق المالية.

3.4: البعد الزمني للتحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:

1.3.4. التحليل المالي الأفقي (الديناميكي):

يهتم التحليل الأفقي أو ما يسمى بتحليل الاتجاه بمتابعة تطور بند معين من قائمة مالية معينة خلال عدة فترات زمنية معينة، ويرصد التغير الحاصل فيه إما بالزيادة أو بالنقصان، لذلك يعتبر نوعاً من التحليل الديناميكي.

يساعد التحليل الأفقي في تحقيق ما يلي:

- ❖ إعطاء صورة عن معدل نمو المؤسسة، أي النسبة بين معدل نمو مصاريف ودخل المؤسسة؛
- ❖ تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة؛
- ❖ تحديد اتجاهات تطور المؤسسة، ومدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على نتائج أدائها؛
- ❖ تقييم كفاءة النمو في معدل دوران المؤسسة من خلال علاقته مع أوضاعها المالية؛
- ❖ اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضع الدراسة.

2.3.4. التحليل المالي العمودي (الساكن):

يتمثل التحليل المالي العمودي أو الرأسي في تحليل العلاقة بين بنود نفس القائمة المالية (قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل) خلال فترة زمنية واحدة، من أجل تبيان الوزن النسبي لكل بند منها. لذلك فهو نوع من التحليل الساكن لأنه لا يراعي عنصر الزمن.

يساعد التحليل العمودي (الرأسي) في تحقيق ما يلي:

- ❖ إعطاء صورة عن القوائم المالية في شكل قيمة نسبة تصف الميزانية المالية وهيكل جدول حسابات النتائج؛
- ❖ تحديد المجالات التي قد تشير إلى وجود مشاكل في عمليات المؤسسة، ما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة والحد من تفاقمها؛
- ❖ التمكين من تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها أكثر من فترة بشكل مقارن، مما يسمح بتقييم اتجاهاتها المستقبلية والحكم على نقاط ضعفها خلال الفترات السابقة.

4.4: المدى الذي يغطيه التحليل:

يقسم التحليل من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي إلى:

1.4.4. التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزء من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية أو أكثر.

2.4.4. التحليل الشامل (الكلّي): يشمل هذا التحليل أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو عدة سنوات.

5. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف، ومن بين هذه الأطراف نجد:

1.5. الأطراف الداخلية: وتشمل كل من:

- إدارة المؤسسة: يعمل التحليل المالي على إبراز مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

-المالكين والمساهمين: في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

2.5. الأطراف الخارجية: وتشمل كل من:

-المستثمرون والدائنون: إذ يتم الاستفادة من نتائج التحليل المالي من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإيرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة. أما بالنسبة للدائنون التحقق من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية (أصل الدين والفوائد المترتبة عليه).

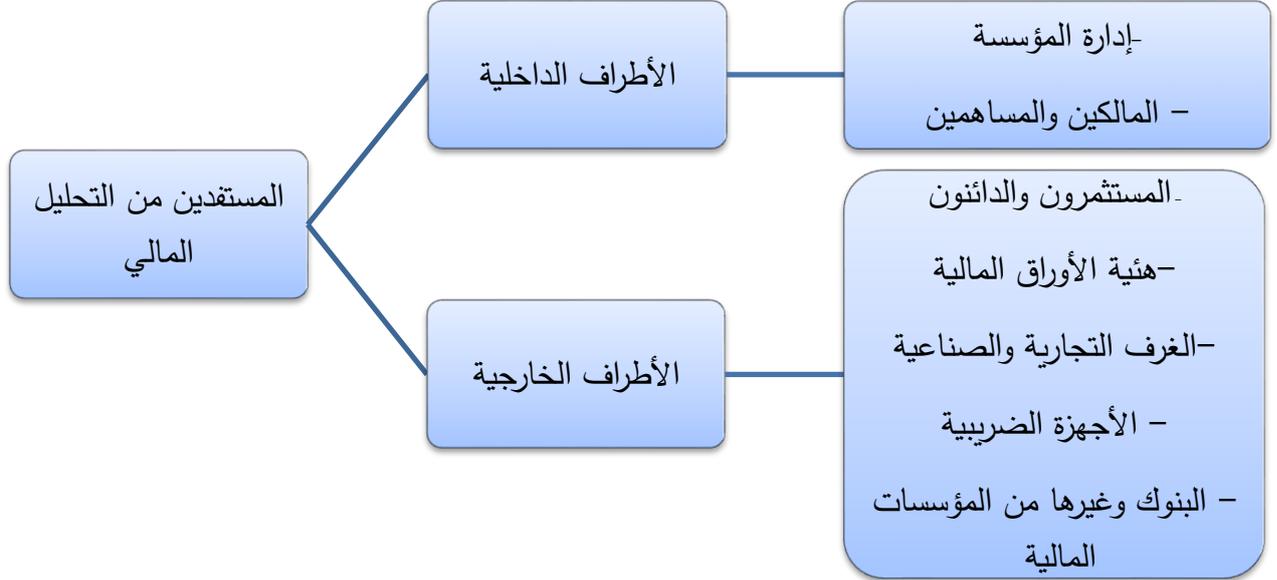
- هيئة الأوقاف المالية: لمعرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

- الغرف التجارية والصناعية: للتحقق من مدى مساهمة المؤسسة في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

- الأجهزة الضريبية: بغرض تطبيق التشريعات الضريبية.

- البنوك وغيرها من المؤسسات المالية: بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة وإقرار منح الائتمان.

الشكل رقم (02): المستفيدين من التحليل المالي



6. خطوات التحليل المالي:

هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله ولعل أهمها الآتي:

- **الخطوة الأولى:** تحديد الغاية من القيام بالتحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي، أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لأحدى المؤسسات أم يراد إجراء تحليل لإنتاجية العمل وغيرها من الأهداف.

- **الخطوة الثانية:** يقوم المحلل فيها بجمع كافة المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل، فإن كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن التكاليف والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

- **الخطوة الثالثة:** ينتقل بعدها المحلل إلى تحديد الأدوات التي سوف يطبقها في عملية التحليل، وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.

- الخطوة الرابعة: يقوم المحلل في هذه الخطوة باستخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة يعتمد عليها في عملية التحليل.

- الخطوة الخامسة: بعد استخراج المؤشرات اللازمة يقوم المحلل بتحليلها من أجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل.

- الخطوة السادسة: تعتبر الخطوة الأخيرة في عملية التحليل، يقوم المحلل فيها بكتابة جميع استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدمه إلى الجهة التي كلفته بالتحليل.

7. الأدوات المستخدمة في التحليل المالي:

يستخدم المحللون الماليون لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مجموعة من الأدوات، تتمثل في:

- تحليل النسب المالية: تعتبر من بين أهم الأدوات التي يتم استعمالها في التحليل المالي ، نظرا للاعتماد الكبير عليها من طرف مدققي الحسابات المالية، حيث تعتمد هذه الأداة على النسب المالية لقياس العلاقة بين عناصر القوائم المالية وقيمها.

- القوائم المالية التقديرية: وهي أداة توقعية لمختلف عناصر الأصول والخصوم وحجم الأرباح المتوقعة.

- جدول التمويل: أو ما يسمى جدول (الموارد/ الاستخدامات) الذي يرصد حركة التمويل من خلال التغيرات في بنود قائمة المركز المالي (الميزانية) لفترتين على الأقل، وبيان مصادر الأموال وكيفيات استخدامها في المدة المدروسة، بالإضافة إلى حركات الأموال الناتجة عن الدورة التشغيلية لنفس المدة الزمنية.

- المعادلات والنماذج الرياضية المتعلقة بتحليل المردودية: سواء تعلق الأمر بالمردودية الاقتصادية أو المردودية المالية وبتحليل الاستثمار، تحليل مخاطر التشغيل، الاحتياج في رأس المال العامل وتسيير التدفقات النقدية... الخ.

- الموازنات التقديرية والنقدية: وتسمى أيضا كشوف التدفق النقدي، وهي أداة تستخدم للتنبؤ بكميات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالمواعيد التقديرية للتحويل والانفاق.

أسئلة التقييم الذاتي:

- عرف التحليل المالي؟
- ما هي أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة من خلال قيامها بعملية التحليل المالي؟
- ما المقصود بالتحليل المالي القصير المدى والتحليل المالي الطويل المدى؟
- ما الفرق بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي؟
- أذكر الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية المستفيدة من التحليل المالي؟
- اشرح أهم الخطوات التي يتبناها المحلل أثناء عملية التحليل؟
- ما هي الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي؟
- إن التحليل المالي الذي يتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن يسمى:

ب/ التحليل الأفقي

أ/ التحليل العمودي

د/ لا شيء مما ذكر

ج/ التحليل بالنسب المالية

- إن التحليل الأفقي هو:

ب/ يتبع سلوك بند معين عبر الزمن

أ/ نوع من أنواع التحليل المالي

د/ الإجابة الصحيحة هي أ/ب/ج

ج/ نوع من التحليل له عيوب وميزات

هـ/ الإجابة الصحيحة هي أ و ب.

تطبيق 01:

إليك قوائم المركز المالي (الميزانيات) لمؤسسة (Alpha) في 12/31/ للسنوات 2019، 2020.

| 2020 | 2019 | الخصوم | 2020 | 2019 | الأصول |
|---------------|---------------|---------------------|---------------|---------------|---------------------|
| 280900 | 220000 | رأس المال | 285000 | 252000 | أصول ثابتة |
| 63100 | 61000 | الأرباح المحتجزة | 354000 | 234200 | أصول جارية |
| 95000 | 68200 | ديون مالية | 110000 | 61200 | مخزونات |
| 200000 | 137000 | خصوم جارية | 172000 | 146000 | ذمم مدينة |
| | - | | 72000 | 80000 | نقديات |
| 639000 | 486200 | مجموع الخصوم | 639000 | 486200 | مجموع الأصول |

المطلوب:

باعتبارك كمحلل مالي قم بترصيد التغيرات الحاصلة في بنود هذه القوائم (التحليل الأفقي).

الحل:

نأخذ سنة الأقدمية (2019) كسنة أساس وذلك لرصد التغيرات الحاصلة في سنة 2020، لهذا نقوم بإعطاء الرقم 100 لجميع بنود القائمة في سنة الأساس.

| % | 2020 | % | 2019 | الخصوم | % | 2020 | % | 2019 | الأصول |
|-------|---------------|-----|---------------|---------------------|-------|---------------|-----|---------------|---------------------|
| 127.7 | 280900 | 100 | 220000 | رأس المال | 113 | 285000 | 100 | 252000 | أصول ثابتة |
| 103.4 | 63100 | 100 | 61000 | الأرباح المحتجزة | 151 | 354000 | 100 | 234200 | أصول جارية |
| 139.3 | 95000 | 100 | 68200 | ديون مالية | 179.7 | 110000 | 100 | 61200 | مخزونات |
| 145.9 | 200000 | 100 | 137000 | خصوم جارية | 117.8 | 172000 | 100 | 146000 | ذمم مدينة |
| - | - | - | - | - | 90 | 72000 | 100 | 80000 | نقديات |
| 131.4 | 639000 | 100 | 486200 | مجموع الخصوم | 131.4 | 639000 | 100 | 486200 | مجموع الأصول |

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التحليل الأفقي يقوم بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنباً إلى جنب مع التغيرات النسبية، لأن اقتصار التحليل على أي منها قد يكون مضللاً في كثير من الأحيان. وتجدر

الإشارة إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات بل في تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها، لذلك فإنه يمكن لنا من نتائج الجدول استخراج الملاحظات التالية:

- سجلت الأصول الثابتة ارتفاعا في سنة 2020 (285000) أي بزيادة قدرها (33000) مقارنة بسنة 2019 وبمعدل نمو قدر ب13 %، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة قامت باقتناء أصول ثابتة جديدة بغرض إدخالها في الخدمة؛

- حدوث ارتفاع في الأصول الجارية، حيث بلغت قيمتها 354000 سنة 2020، أي بزيادة قدرت ب119800 وبمعدل نمو بلغ 51% مقارنة بسنة 2019، و قد تركزت هذه الزيادة بشكل ملحوظ في المخزون، حيث ارتفع حجم استثمار المؤسسة فيه من 61200 إلى 110000، أي بزيادة قدرت ب79.7 %، وهو ما قد يشير إلى وجود فائض في المخزون وتكديسه بسبب عجز المؤسسة عن الترويج له وعدم توفرها على الإمكانيات التي تؤهلها إلى ذلك أو أن سبب وراء ذلك يعود إلى توقعاتها بزيادة الطلب عليه وارتفاع أسعاره مستقبلا. وهنا يتوجب على المحلل أن يربط بين هذه التغيرات والتغيرات المسجلة في كل من المبيعات ومعدل دوران المخزون.

- بالنسبة للذمم المدينة فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قدرت نسبته ب 17.8% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ، وهو ما قد يكون مؤشرا عن وجود خلل ما في سياسة منح الائتمان. ولا بد هنا من الربط بين التغيرات المسجلة في المخزون والذمم المدينة والنقديات لما لذلك من تأثير على سيولة المؤسسة، حيث سجلت النقديات انخفاضا في سنة 2020 قدرت نسبته ب 10 %مقارنة بالسنة الماضية، ما يدل على تراجع سيولة المؤسسة.

- بخصوص مصادر تمويل المؤسسة يتضح أنها زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية أكثر من اعتمادها على المصادر الداخلية، حيث أنها سجلت ارتفاعا مهما قدر ب 44% مقارنة بالسنة السابقة، في المقابل سجلت الأموال الخاصة ارتفاعا 27.7% .

تطبيق 02:

قدمت إليك قائمتي الدخل التاليتين، وهي لمؤسستين تجاريتين (A) و (B) في سنة N/12/31، وطلب منك إجراء التحليل العمودي (الرأسي) لقوائم دخل المؤسستين.

| قائمة دخل المؤسسة (B) في N/12/31 | | قائمة دخل المؤسسة (A) في N/12/31 | |
|----------------------------------|------------------------|----------------------------------|-----------------------|
| المبالغ | البيان | المبالغ | البيان |
| | الإيرادات | 101000 | المبيعات |
| 80000 | المبيعات | (62000) | تكلفة المبيعات |
| | المصاريف | 39000 | مجمل الدخل |
| 40000 | تكلفة المبيعات | 17000 | المصاريف التشغيلية |
| (5500) | الإدارية والعمومية | (10000) | البيع و التوزيع |
| (6000) | البيع والتوزيع | (7000) | الإدارية والعمومية |
| (4000) | الفوائد المدينة | (22000) | الدخل التشغيلي |
| 24500 | | (5000) | الفوائد المدينة |
| (3675) | الضريبة على الدخل 15 % | (17000) | الدخل قبل الضريبة |
| 20825 | الدخل الصافي | 2550 | الضريبة على الدخل 15% |
| | | 14450 | الدخل الصافي |

الحل :

في هذا النوع من التحليل نقوم أولاً بالتحقق من صحة القوائم المالية للمقارنة، حيث نقوم بفحص التبويب المتبع في كل قائمة ونعمل على توحيدهِ وإلغاء أي تناقض موجود فيه حتى نتمكن من إجراء مقارنة سليمة ودقيقة. ولكن في بعض الأحيان نضطر إلى إعادة التبويب في إحدى القوائم حتى تتسجم مع التبويب في القوائم الأخرى. وهو ما سيتم عملة في هذا التطبيق بالنسبة للمؤسسة (B)، حيث سنقوم بإعادة تصنيف المصاريف حسب الأنشطة كما هو الحال في قائمة دخل المؤسسة (A). لننتقل بعدها في المرحلة الموالية إلى استخراج الأوزان النسبية لجميع بنود قائمتي الدخل من خلال حساب نسب هذه البنود إلى إجمالي المبيعات.

التحليل العمودي المقارن لقوائم دخل المؤسستين (A) و (B)

| المؤسسة (B) | | المؤسسة (A) | | البيان |
|---------------------|---------|---------------------|---------|-----------------------|
| الأوزان النسبية (%) | المبالغ | الأوزان النسبية (%) | المبالغ | |
| 100% | 80000 | 100% | 101000 | المبيعات |
| 50% | 40000 | 61.3% | (62000) | تكلفة المبيعات |
| 50% | 40000 | 38.6% | 39000 | مجمل الدخل |
| 14.4% | 11500 | 16.8% | 17000 | المصاريف التشغيلية |
| 7.5% | (6000) | 9.9% | (10000) | البيع و التوزيع |
| 6.9% | (5500) | 6.9% | (7000) | الإدارية والعمومية |
| 35.6% | 28500 | 21.8% | (22000) | الدخل التشغيلي |
| 5% | (4000) | 4.9% | (5000) | الفوائد المدينة |
| 30.6% | 24500 | 16.8% | (17000) | الدخل قبل الضريبة |
| 4.6% | 3675 | 2.5% | 2550 | الضريبة على الدخل 15% |
| 26.03% | 20825 | 14.3% | 14450 | الدخل الصافي |

في المرحلة الأخيرة نقوم بعملية التحليل من خلال التعليق على المؤشرات التالية:

- **تكلفة المبيعات:** يتضح من نتائج التحليل العمودي أن نسبة تكلفة المبيعات في المؤسسة (A) إلى إجمالي المبيعات قدرت بـ 61.3%، في المقابل قدرت نسبة تكلفة المبيعات في المؤسسة (B) من إجمالي المبيعات بـ 50%، ما يدل على الأداء الجيد في المؤسسة (B) من حيث قدرتها على التحكم والسيطرة على تكلفة المبيعات، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج أفضل في النشاط الرئيسي.

أما بالنسبة للمؤسسة (A) يجب التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع تكلفة مبيعاتها مقارنة بالمؤسسة (B)، والتي يمكن إرجاعها إما إلى ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة أو إلى انخفاض قيمة مخزون البضاعة في آخر المدة.

- **المصاريف التشغيلية:** نلاحظ من نتائج الوضحة في الجدول أعلاه أن نسبة المصاريف التشغيلية بلغت 16.8% من إجمالي المبيعات في المؤسسة (A)، بينما لم تتعدى نسبتها 14.4% في المؤسسة (B) من إجمالي المبيعات، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع

لدى المؤسسة (A) ب 2.4%، وهو ما شكل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مبيعات المؤسسة (A).

- **الدخل الصافي:** يتضح أن المؤسسة (B) حققت أكبر دخل صافي، حيث قدرت نسبته ب 26.03% من إجمالي مبيعاتها خلال السنة، في حين لم تتجاوز نسبته 14.3% في المؤسسة (A). ولعل أهم الأسباب في ذلك ارتفاع تكلفة المبيعات في المؤسسة (A)، إضافة إلى ارتفاع مصاييف البيع والتوزيع كما أشرنا سابقا.